

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim Jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 4

الحقوق

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بسترس وإبراهيم جمال الخاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غراماً و نصف (٢٥ فرنكاً)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٩٦

نقض وإبرام - ٢ ديسمبر سنة ٩٩
عبد المسيح جرجس نسيم - ضد النيابة
شهود النفي - التزوير

١ - ليس للمحاكم ان تسلب من المتهم الحق الذي له في طلب سماع شهوده بدون ان ترتكب خطأ جوهرياً الا في بعض استثناءات
٢ - ان الدعوى المدنية لها وجهة غير الوجهة التي للدعوى العمومية في مواد التزوير فالورقة المطعون فيها بالتزوير مدنياً هي التي تكون موضوع التحقيقات أما في الدعوى الجنائية فان موضوعها يكون شخص المتهم ولا يكفي الاعتماد في المواد الجنائية على التحقيقات المدنية ولذلك اذا طلب المتهم سماع شهوده وجب على المحكمة سماعهم والا كان حكمها منقوضاً

ان محكمة النقض والابرار المشكلة تحت رئاسة حضرة قاسم أمين بك وبحضور حضرات مسيو دوهلس ويوسف شوقي بك ومستر سائو ومستر هالتون قضاء وعبد المجيد رضوان بك ورئيس نيابة ومحمد علي سعودي افندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي في الطعن المقدم

من عبد المسيح جرجس نسيم عمره ٢٦ سنة
كاتب مولود ومقيم بطهطا
ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٨٨٢ - المقيمة
بالجدول العمومي نمرة ٦٤٠ سنة ٩٩
وقائع الدعوى

حيث ان النيابة العمومية أقامت الدعوى على المذكور واتهمته بأنه زور مخالصة في القضية المدنية نمرة ٢١ سنة ٩٨ على عبد الرحمن احمد عمر بمبلغ ١٩٦٥ وقدمها مستنداً وظهر ذلك في ٢١ نوفمبر سنة ٩٨ بطهطا وطلبت المحكمة عليه بمقتضى المادة ١٩٣ عقوبات مع تشديد العقوبة عليه ومحكمة طهطا الجزئية حكمت بتاريخ ٢٠ مايو سنة ٩٩ عملاً بالمواد ١٩٣ و ٣٥٢ و ٤٩ عقوبات حضورياً بحبس عبد المسيح جرجس نسيم المتهم مدة شهرين اثنين نظير تهمة بتزوير المخالصة وشهرين آخرين نظير تهمة الاستعمال والزمت بالمصاريف

ونبابة المحكمة المذكورة والمحكوم عليه استأنفا هذا الحكم ونبابة الاستئناف طلبت ان تكون العقوبة واحدة مع تشديدها

ومحكمة الاستئناف بتاريخ ١٧ يولييه سنة ٩٧ طبقاً للمواد ١٩٣ و ٤٩ و ٢٠ عقوبات و ١٥٨ جنابات حكمت غيائياً بتعديل الحكم المستأنف

وباعتبار التزوير حاصلًا للاستعمال وبحبس المتهم سنة واحدة يخصم له حبسه وبالزامه بالمصاريف طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات

والمحكوم عليه عارض في هذا الحكم ونبابة الاستئناف طلبت تأييد الحكم الغيائي ومحكمة الاستئناف بتاريخ ٣١ يولييه سنة ٩٩ حكمت طبقاً للمواد ١٩٣ و ٢٠ و ٤٩ عقوبات حضورياً بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم الغيائي الصادر من هذه المحكمة في ١٧ يولييه سنة ٩٩ وبالزام المتهم بالمصاريف طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات

وفي يوم الاربع ٢ اغسطس سنة ٩٩ تقرر بقلم الكتاب من المحكوم عليه برغبته النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرار طبقاً للمادة ٢٢٠ جنابات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والخاميان عن المتهم والاطلاع على اوراق القضية والمداولات قانوناً - عن الوجه الاول - الذي يقول بان المتهم طلب امام محكمة اول درجة سماع شهوده في لتأكد لها عدم صحة التهمة المنسوبة اليه ونظراً لمعارضة النيابة العمومية لم يجب طلبه قولاً بأنه لم يقدم شهوده المذكورين للمحكمة المدنية وان المتهم طلب أيضاً هذا الطلب من محكمة الاستئناف فقررت برفضه للسبب ذاته

من حيث أنه من القواعد العمومية ان المحاكم

لا يمكنها أن تسلب المتهم الحق الذي له في طلب سماع شهوده بدون أن ترتكب خطأ جوهرياً وأنه وإن كان يوجد بعض استثناءات على هذه القاعدة العمومية إلا أن البواعث التي أوجبت محكمتي أول وثاني درجة أن يحكما بما حكمتا غير متوفر فيها الشروط اللازمة طبقاً للقانون والاحكام المتبعة للأسباب الآتية

أولاً - أن عدم طلب المتهم سماع شهوده أمام المحكمة المدنية في أثناء التحقيقات التي حصلت بخصوص الورقة المطعون فيها بالتزوير ليس كما ارتأت محكمة الاستئناف سبباً لحرمانه من حقه في طلب سماع شهوده لأن الدعوى المدنية لها وجهة غير الوجهة التي للدعوى العمومية فيما أن الورقة المطعون فيها بالتزوير كانت موضوع التحقيقات في الدعوى المدنية فإن موضوعها في الدعوى الجنائية هو شخص المتهم ولا يكفي الاعتماد في التحقيقات الجنائية على تحقيقات هي من طبيعتها مدنية محضة وزد على ذلك فانه لو حكم بالعكس لكانت نتيجة ذلك أنه بمجرد صدور حكم مدني ضد خصم يشغل مركزاً مهماً أمام المحكمة المدنية يعتبر هذا الخصم مزوراً بدون احتياج الى رفع الدعوى العمومية ضده وهذا بما لا يفي به القانون .

ثانياً - أن الباعث الثاني الذي ترتكن عليه محكمة الاستئناف بقولها أنه لا فائدة في اجابة المتهم الى ما يطلب هو باعث غير مقبول فانه ينحصر في أن محكمة الاستئناف باطلاعها على الورقة المطعون فيها بالتزوير وسماعها الدعوى قد اقتنعت وثبت لديها أن المتهم ارتكب تزويراً على أن المنبع الاول الذي أخذ منه هذا الاقتناع لا يحتوي على شيء من الاثبات القاطع ضد شخص المتهم وغاية ما فيه من الادلة راجع الى صفة الورقة المطعون فيها بالتزوير

وأما عن المنبع الثاني فلا يمكن أن يقال ان الاقتناع الذي وصلت اليه المحكمة بسد اعتبارها كافة القرائن الموجودة ضد المتهم لا يؤثر عليه بل

يزيله بالمرّة سماع شهود طلبها المتهم المذكور وحيث أن الحق الممنوح للمتهم بطلب شهوده في الواحدة الضمانات المهمة الكافلة لحرية الدفاع ومحكمة النقض والابرار تحافظ بمزيد الاعتناء على احترام هذا الحق وعدم مساسه بشيء ما فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار وبإلغاء الحكم المطعون فيه وبإحالة الدعوى على دائرة استئناف أخرى للحكم في الدعوى مجدداً وبإضافة المصاريف على طرف الحكومة

٧

نقض وإبرام - ١٣ يناير سنة ١٩٠٠
أقلايدوس غبريال - ضد النيابة
التزوير - عدم بيان الواقعة

في مواد التزوير يلزم بيان الطرق التي بمقتضاها حصل ارتكاب الجريمة وهذه الطرق واضحة في المادة ١٨٩ عقوبات وبدونها لا يمكن ارتكاب جريمة التزوير وإذا خلى الحكم من بيان طريقة من الطرق المذكور وجب نقضه لحلوه من بيان الواقعة

أن محكمة النقض والابرار المشكلة تحت رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو دوهايس وقلم امين بك ويوسف شوقي بك والمستر هالتون قضاة ومحمد صفوت بك الأفوكاتو العمومي ومحمد علي سعودي أفندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من
أقلايدوس غبريال عمره ٤٦ سنة صناعته
مزارع من ياقور
ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢٣٩ المقيدة
بالجدول العمومي نمرة ٨٦٠ سنة ٩٩

ومختاره بنت تادروس بشاي مدعية بحق مدني

وقائع الدعوى

الحرمة مختاره بنت تادروس بشاي بصفها مدعية بحق مدني رفعت دعوى جنحة مباشرة أمام محكمة صدفا الجزئية اتهمت فيها أقلايدوس غبريال بتزوير عقد بيع خمسة عشر فداناً وكسور ونصف وربع منزل ونصف طاحونة اضراراً بحقوقها وطلبت الحكم لها بمبلغ ثلاثين جنياً مصرياً بصفة تمويض وبعدم صحة العقد المذكور ومحو التسجيلات التي توقعت بناء عليه وبالزامه بالمصاريف وانعاب الحماماء وعلم ذلك في يناير سنة ٩٩

والنيابة العمومية بعد سماعها شرح دعوى المدعية بالحق المدني وشهادة شهودها أقامت الدعوى العمومية على أقلايدوس غبريال المذكور واتهمته بتزوير هذا العقد وطلبت عقابه طبقاً للمادة (١٩٣) عقوبات

ومحكمة صدفا المذكورة حكمت حضورياً بتاريخ اول نوفمبر سنة ٩٩ اولاً بعدم صحة العقد التمسك به أقلايدوس غبريال المتهم المسجل بمحكمة مصر المختلطة بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ٩٨ تحت نمرة ٨٦٠٩ ومحو التسجيلات التي وقعت بناء عليه - ثانياً بثبوت تهمة التزوير ضد المتهم المذكور والزامه بغرامة قدرها خمسين جنياً مصرياً - ثالثاً بالزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ ٥ عشر جنياً على سبيل التمويض مع الزامه بالمصاريف وعند عدم قيامه بدفع الغرامة والمصاريف يعامل كنص المادة (٤٩) عقوبات ورفضت المحكمة ما غار ذلك من الطلبات مطبقة المواد ١٩٣ و٣٥٢ و٤٩ عقوبات المحكوم عليه استأنف الحكم والنيابة والمدعية بالحق المدني طلباً بتأييده

ومحكمة أسبوط الابتدائية الاهلية بصفة استئنافية حكمت بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٩ عملاً بالمواد المدونة بالحكم المستأنف حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وحكمت موضوعاً بتأييده

تمسك المدعي بأن هذه الاطيان تقدم مثاليته بينه وبين كل من أخيه المدعي عليه وأخيهما الآخر أحد القير داخل في الخصومة فيكون نصيبه ١٥ سهم و ٢٠ قيراط و ٧ أفدنه وبما أنه واضح اليد فقط على ١٣ سهم وقيراطين و ٤ أفدنه فيكون الباقي له ١٢ سهم و ١٨ قيراط و ٣ أفدنه تكتملة لاستحقاقه وهو القدر الذي يطالب بالحكم له به

وحيث أن المدعي عليه غير موافق على هذا التقسيم ويدعي أن نصيب المدعي لا يزيد عن القدر الواضع اليدهو عليه وقد ارتكن كل منهما على الاوجه المينة في المذكرتين

وحيث أنه يجب حينئذ تحري حقيقة الحال لمعرفة أي القولين أولى بالاعتبار الاقوال التي ابداهها المدعي أم الاقوال التي صدرت من خصمه وحيث أنه لا يرى كيف يوفق المدعي بين التقسيم الذي أجراه في مذكرته وبين تسليمه بوجود ورثة آخرين لوالده المخلفة عنه تلك الاطيان

وحيث أنه من المتفق عليه بين الخصمين أنه في شهر مسري سنة ٦١٣ تحررت عقود تفيد في الحقيقة تقسيم الاطيان باعتبار أن نصيب المدعي فيها ١٣ سهم و ٢ قيراط و ٤ أفدنه ومن البديهي أنه لو كان له حق غير هذا القدر لادخله في القسم أو لأخذ اقرار بشأنه حفظاً لحقوقه

وحيث أنه يتضح من مفردات القضية وأحوالها أنه لوجود بعض ورثة المتوفي غائبين غيبة منقطعة كان من الورثة الحاضرين أن اهملوا أمرهم واعتبروا الاطيان موروثين للحاضرين فاجروا قسمتها على هذا الاعتبار وليس من غيبين على المدعي في هذا التقسيم ما دام أنه أخذ بمقتضاه ١٣ سهم و ٢ قيراط و ٤ أفدنه حالة كون التقسيم لو حصل على جميع الورثة الحاضر منهم والغائب لما خصه سوى ١٢ قيراط و ٢ أفدنه بوجه التقريب

وحيث أنه من الملاحظة السابقة تظهر علة الامر الذي استلقت المدعي الانظار اليه في مذكرته وهو عدم انطباق التقسيم على عدد الورثة المتوفي

(راجع لوران جزء ٢٠ نبذه ١٥٨ و ١٥٩) ومن ثم يتضح أن كل اقرار يعتبر في ذاته قولاً ولا عكس فإن كل قول ليس باقرار

٢ بمقارنة المادة (٣٣٣) مدني على المادة (٢١٦) منه يتضح دلالة من مفهومهما وخصوصاً من مراجعة العبارة الفرنسية للمادة الاولى منهما أن المراد بالاقرار هو الاقرار بالحاصل في نفس الدعوى المطروحة أمام المحكمة

بالجلسة العلنية المنعقدة بهيئة مدنيه بسراري محكمة بني سويف الاهليه في يوم السبت ١٤ أكتوبر سنة ٩٩ و ٩٠ جماد آخر سنة ١٣١٧ تحت رئاسة حضرة احمد قحه افندي القاضي وحضور علي أحد افندي الكاتب صدر الحكم الآتي في قضية اسماعيل حسن مزارع من ناحية حاجر بني سليمان المقيدة بالجدول سنة ٨٩٩ نمرة ١١٣٧ بتوكيل محمود افندي كامل المحامي ضد

سليمان حسن المزارع من الناحية المذكورة النائب عنه في التكلم سليم افندي رطل المحامي وقائع الدعوى

المدعي طلب الحكم بثبوت ملكيته لثلاثة أفدنه وثمانية عشر قيراط واثني عشر سهماً وبأن لاحق للمدعي عليه في منازعته له فيها مع الزامه بالمصاريف واثماب المحاماه للاسباب التي ابداهها في المرافعة وفي المذكرة وارتكن على المستندات المقدمة منه والمدعي عليه طلب رفض الدعوى والزام المدعي بالمصاريف والاثماب للاوجه التي تملك بها في المرافعة وفي المذكرة وارتكن على ما قدمه من المستندات

المحكمة

حيث أنه لاخلاف بين الطرفين في أن الاطيان مخلفة عن والدهما وانهما ٢٣ فدان وكسور كما ولاخلاف بينهما في أن هذا المورث توفي عن ورثة آخرين وحيث أن الخلف بين الفريقين مصدره

الحكم المستأنف بكامل أجزائه والزمت المستأنف بالمصاريف وأن لم يدفع يعامل بمقتضى المادة (٤٩) عقوبات

وفي يوم الاثنين ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٩ تقرر بقلم كتاب محكمة اسبوط المذكورة من المحكوم عليه برغبته النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرار

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والمحامي عن المدعية بالحق المدني واقوال المحامي عن المتهم والاطلاع على اوراق الدعوى والمداوله قانوناً

حيث أن طلب النقض والابرار مبنى على أن الواقعة غير مينة في الحكم المطعون فيه وحيث أن الحكم الاستئنافي والحكم الابتدائي هما حقيقة خاليان عن بيان الواقعة إذ لا يستفاد من الاول ولا من الثاني بأي طريقة من الطرق لقانونية المينة في المادة (١٨٩) حصل التزوير ومعلوم أن الطرق المذكورة في المادة (١٨٩) هي الطرق الوحيدة التي يعاقب القانون عليها ولهذا فبيان الواقعة التي حصل بها التزوير هو امر ضروري أن اهمل بوجوب بطلان الحكم فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار المقدم من المحكوم عليه وبإلغاء الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية على محكمة بني سويف للحكم فيها مجدداً وعلى الحكومة المصاريف

٨

بني سويف جزئي مدني - ١٤ أكتوبر سنة ٩٩ اسماعيل حسن - ضد - سليمان حسن

الاقرار

١ لايعتبر بمثابة اقرار الاقوال الايجابية الحاصل من الخصم أمام المحكمة ويكون صادراً بمثابة اعتراف منه ودليل عليه أما الاقوال التي يبدئها الخصم تأييداً لطلباته والبيانات التي تصدر منه تعزيراً لدفاعه فإنها لا تعتبر مطلقاً بصفة اقرار قضائي

عنهم المورث بصرف النظر عن الفأين
وحيث ان دعوى المدعي ترجع في الحقيقة
من جهة الدليل الى محضر التحقيق المحرر في
١٥ مايو سنة ٨٩٨ في القضية التي كانت مرفوعة
من الحرمة امنه بنت حسن الشبي (أخت
الطرفين) ضدها وضد باقي الورثة

وحيث ان ذلك المحضر تضمن ان المحامي
الوكيل عن سليمان حسن شبي (المدعى عليه
الآن) قال انه اعلن شهوده وذكر أسماهم
وطالب سماع شهادتهم (على استمرار وضع يد
سليمان حسن شبي وأخويه اسماعيل واحمد على
الاطيان المخافة عن والدهم المدد الزائدة عن
الثلاثة وثلاثين سنة) وحيث ان المدعي متمسك
الآن بهذه العبارة ويقول انها اقرار من الخصم
بانحصار الاطيان في الاخوة الثلاثة دون سواهم
وحيث انه مما يجب ملاحظته بادىء بدء انه
لا يعتبر بمثابة اقرار الا القول اليجابي الحاصل
من الخصم أمام المحكمة ويكون صادراً بمثابة
اعتراف منه ودليل عليه أما الاقوال التي يبيدها
الخصم تأييداً لطلباته والعبارة التي تصدر منه
تعزيزاً لدفاعه فانها لا تعتبر مطلقاً بصفة اقرار
قضائي (راجع لوران جزء ٢٠ نبذه ١٥٨ و ١٥٩)
ومن ثم يتضح ان كل اقرار يعتبر في ذاته قولاً
ولا عكس فان كل قول ليس باقرار

وحيث انه لو فرض جدلاً وكانت الاقوال
التي صدرت من وكيل المدعى عليه في محضر
التحقيق جائزة لشروط الاقرار انقضائي فان
هذا الامر وحده لا يجعلها بصفة حجة عليه
وذلك لانها صادرة في خصومة أخرى غير
الخصومة الحاصل التمسك بالاقرار فيها (راجع
اوبري ورو جزء ثامن ص ١٦٨)

وحيث انه من جهة أخرى فانه بمقتضى المادة
(٢٢٣) مدني على المادة (٢١٦) منه يتضح
دلالة من مفهومهما وخصوصاً من مراجعة
العبارة الفرنسية للمادة الاولى منهما ان المراد
بالاقرار هو الاقرار الحاصل في نفس الدعوى
المطروحة أمام المحكمة

وحيث ان ما سبق ابراده يكفي لدحض
ارتكان المدعي على العبارة الواردة في التحقيق
اما استلاده على قرار لجنة المعاقاة فانه لا يستلزم
البحث بعد ما سبق ذكره

وحيث انه لو صح وكانت الاطيان محصورة
كلها في الاخوة الثلاثة كقول المدعي لما
اشترك في محضر الصلح المحرر بتاريخ ١٨ مايو
سنة ١٨٩٩ الذي بمقتضاه تمهد هو وأخوه المدعى
عليه ان يدفعوا لاختهما امنه المتقدم ذكرها مبلغ
٨٠٠ غرش صاغ مقابل تنازلهما عن حقها في
متروكات والدها من عقار واطيان كما جاء في
محضر الصلح

وحيث انه بضم باقي قرآن الدعوى وأحوالها
على الادلة السابق بيانها يتضح جلياً ان المدعي
غير محق في دعواه ولهذا يتعين رفضها مع الزامه
بالمصاريف

فلهذا

حكمت المحكمة حضورياً برفض دعوى
المدعي مع الزامه بالمصاريف وبمبلغ ١٢٠ غرش
صاغ اتعاب محاماه

﴿٩٩﴾

مصر - مدني - ٢٩ أكتوبر سنة ٩٩
ديوان الاوقاف - ضد - نقولا افندي توما المحامي

الوديعة

انه مع اعتراف المودع لديه بقصد الوديعة
لا يعود للمودع حق بان يطلب رد ماضع وما
من وجه شرعي للمحاكم لان تحكيم بذلك الرد
وان تقضي بغرامة يومية على المودع لديه حتى
يحصل الرد المذكور لان ذلك امر بما لا يستطاع
وتحكيم لا تساعد المبادئ القانونية عليه واعانت
لغير أجل معلوم

محكمة مصر الابتدائية الاهلية بمجلسها المدني
والتجارية المتقدمة علنا تحت رئاسة سمادة احمد
فتحي بك رئيس المحكمة وبحضور حضرات

فؤاد بك جريس وامين علي افندي قضاة واحد
سامي افندي كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتي
في قضية سمادة محمد فيضي باشا مدير عموم
الاوقاف بتوكيل احمد افندي لطفي الحاضر عنه
محمود افندي عارف

ضد

نقولا افندي توما الحاضر بالجلسة شخصياً

وقائع الدعوى

قال المدعي بمرضة افتتاح دعواه الرقيمة ٣٠
سبتمبر سنة ٩٩ ان المدعي عليه كان وكلاء عن
ديوان الاوقاف سابقاً في مباشرة قضاياه وان من
ضمن القضايا التي احيلت عليه قضية متعلقة باراضي
كفر شيشنا التابع لديوان الاوقاف وانه عند احالة
القضية المذكورة عليه تسلمت أوراقها اليه
وعندها مائة خمسة وخمسون ورقة بمقتضى حافظة
وعند ورود الاوراق المذكورة الى الديوان بعد
اجراء اللازم فيها وجدت ناقصة ولم يرسل من
ضمنها محضر تسليم الاعيان التابعة للفتيش المذكور
وتأثر من كاتبه المدعو محمد افندي سليم باستئصال
هذه الورقة من اصل الاوراق

فبناء على ذلك كلف المدعي عليه بالحضور
لدى هذه المحكمة لسماعه الحكم عليه بتسليم
الورقة السالفة الذكر مع الزامه بالمصاريف واتعاب
المحاماه وان لم يفضل في ظرف اربعة وعشرين
ساعة من تاريخ اعلانه بالحكم فيلزم بغرامة
يومية قدرها عشرين قرشاً صاغاً لغاية يوم التسليم
وبالمرافعة والنتيجة نائب وكيل المدعي صمم
على طلباته

والمدعي عليه بالمرافعة والنتيجة طلب الحكم
بعدم قبول دعوى ديوان الاوقاف اورفضها
في الحالة التي هي عليها مع الحكم عليه بالمصاريف
المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
والمدولة قانوناً

حيث ان ادعي كان موكل المدعي عليه وهو

وحيث أنه لاشك كذلك في وحدة السبب بين هاتين الدعوتين وهذا السبب إنما هو التصرف الحاصل من علي عويس لزوجه زنوبه في الاعيان التي تقول الست عيوشه أنه إنما تنازل عنها اضراً بحقها

وحيث أنه يتضح مما ذكر ان السبب في الخصومتين واحد وهو التصرف الحاصل من علي عويس لزوجه زنوبه لان السبب في هذا المقام هو العقد القانوني المتولدة عنه الحقوق

وحيث أنه بالرغم مما تقدم فان الحكم السابق صدوره من محكمة ثاني درجة ليس بمنع لسبب هذه الدعوى وذلك لانه من القواعد المقررة ان الحكم لا يكون امراً مفضياً الا بالنسبة للنقط التي دارت المناقشة حولها وفصلت المحكمة فيها وحيث أنه من المقرر ايضاً ان يجب مراعاة اسباب الحكم لمعرفة صفة الحكم الالزامية لانه لا يصح التمسك بها بصفة استقلاله عن الاسباب التي بنيت عليها

وحيث أنه بالاطلاع على حكم محكمة ثاني درجة المنوء عنه تبين ان الحكم باحقية زنوبه للاعيان موضوع النزاع ليس مبنياً على ان التصرف لم يكن بسوء قصد وتعمداً لاضرار بالست عيوشه بل على امر واحد وهو قيام علي عويس بدفع المطلوب منه فترأى للمحكمة حينئذ ان لا محل للست عيوشه في تمسكها في بطلان التصرف لزوال علة طلباتها وهي الدين الاول مادام ان المدين وهو علي عويس قام بوفائه بطريق العرض

وحيث ان هذا الاستدلال مستفاد من مقدمة السبب الاول من اسباب الحكم المشني عنه فقد جاء فيه ما يأتي حرفياً (وحيث أنه بصرف النظر عما اذا كان البيع حصل من علي عويس الى زوجته زنوبه بسوء نية او بحسنها اضراً بحقوق الست عيوشه أو غير ذلك فان الست عيوشه لم ترفع دعوى نزع الملكية الا لتحصل على حقوقها وما صرفته للحصول عليها وهو علي عويس دفع قيمة هذه الحقوق والمصاريف)

وحيث أنه يتضح مما ذكر ان محكمة ثاني درجة

رجب سنة ١٢١٧ تحت رئاسة حضرة احمد قحه افندي القاضي وحضرة علي احمد افندي الكاتب صدر الحكم الآتي
في قضية الست عيوشه كريمة محمد اغا الحبشي صاحبة ملك ومقيمة بالزيتون المقيمة بالجدول سنة ٩٩ نمرة ٢٤١٩ بتوكيل نادر افندي عوض المحامي

ضد

علي عويس والحرمة زنوبه بنت احمد فضل زوجته من ناحية الزيتون الحاضر عن الثانية محمود افندي كامل المحامي

الوقائع

المدعى عليها الثانية رفعت مسألة فرعية طلبت بها الحكم بعدم جواز قبول دعوى المدعية والزامها بالمصاريف واتعاب المحاماة للاسباب التي ابدتها بمحضر الجلسة
والمدعى عليه الاول لم يحضر بعد اعلانه بحكم ثبوت القية

والمدعية طلبت الحكم برفض الدفع الفرعي المقدم من المدعى عليها الثانية وان تأمر المحكمة بالتسليم في الموضوع بمجلسه أخرى للاسباب الواجحة بمحضر الجلسة

الحكمه

حيث ان المسألة الفرعية المرفوعة من المدعى عليها الثانية مؤداها أنه لا يصح سماع دعوى المدعية هذه لسبق الفصل فيها نهائياً
وحيث أنه يتعين حينئذ التحري عما اذا كانت شروط الشيء المحكوم فيه متوفرة او غير متوفرة

وحيث أنه لا جدال في سبق صدور حكم من محكمة بني سويف بصفة استثنائية بتاريخ ١١ يونيو سنة ٩٩ في القضية التي كانت منظورة امامها بين هؤلاء الخصوم انفسهم المقدم ذلك احكم ضمن أوراق هذه القضية

وحيث أنه لا خلاف ايضاً في وحدة الموضوع بين هذه الدعوى والدعوى السابق الفصل فيها

يطالبه في هذه الدعوى بدورقة قد كان استلمها مدة وكالته

وحيث ان الوكيل يصرح بأنه استلم الورقة ولكنه لم يثر عليها وخلاصة دفاعه أنها فقدت وحيث ان الورقة كانت ودیعة عند الوكيل وفقد الودیعة يستلزم التمويض على صاحبه

وحيث أنه مع اعتراف المودع لديه وهو الوكيل بفقد الورقة المطلوبة لم يمد من حق للموكل ان يطالب رد ما ضاع ولا من وجه شرعي للمحاكم ان تحكم بذلك الرد وان تقضي بفرامة تدفع كل يوم حق يحصل الرد المذكور لان ذلك أمر بما لا يستطيع وتحمك لاتساع المبادئ القانونية عليه واعانت لغير اجل معلوم

وحيث ان المدعى عليه نفسه يدل في دفاعه خصمه على الطريقة التي يجب ان يسلكها وهي طاب التمويض

وحيث ان الاوقاف لم يتخذ تلك الطريقة ولكنه ذهب من طريق غير مسلوک قانوناً فوجب رفض دعواه كما قدمها والزامه بالمصاريف

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً حكماً ابتدائياً مدينياً برفض دعوى المدعي والزامة بالمصاريف

﴿ ١٠ ﴾

بني سويف جزئي مدني - ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٩ الست عيوشه كريمة محمد اغا الحبشي

ضد - علي عويس واخرى

قوة الاحكام النهائية

لا يكون الحكم امراً مفضياً الا بالنظر الى النقط التي دارت المناقشة حولها وفصلت المحكمة فيها ولذلك وجب مراعاة اسباب الحكم لمعرفة صفة الحكم الالزامية لانه لا يصح التمسك بها بصفة استقلاله عن الاسباب التي بنيت عليها

بالجسة العلية المتقدمة بمهته مدنية بسراي المحكمة يوم السبت ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٩ - ١٤

صرفت النظر بالمره عن البحث في ذلك التصرف من جهة تعلقه بالسبب عيوشه وتأثيره على حقوقها ومتى تقرر ذلك يكون لامانع من سماع هذه الدعوى ولذلك يكون التمسك بسبق الفصل في غير محله

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض المسألة الفرعية من المدعي عليها الثانية - وامرت الخصوم بالتكلم في الموضوع وحددت لذلك جلسة هذا اليوم

محكمة اسنا الاهلية

اعلان

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ٤٥ سنة ١٩٠٠

بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة قنا الاهلية بتاريخ ٣٠ منه نمرة ٥١ وبناء على طلب سليمان سلمان معوض التاجر بالحلل ومتخذ له محلا مختاراً مكتب عبد المجيد افندي محمد المحامي باسنا

سيصير الشرع بالمزاد العمومي في مبيع فدان واحد اطيان زراعيه خراجيه كائنه بناحية المجليه بقبالة الطواشي ملك المدعى عليه الرابع على مساحتين المساحة الاولى ١٢ قيراط تحدد من بحري وورثة عطيتو سلامه ومن قبلي العميري عشري وورثة حسن حزين ومن شرق طريق ومن غرب قبالة زرينخ والمساحة الثانية ١٢ قيراط تحدد من بحري وورثة عطيتو سلامه ومن قبلي من غيطه ومن شرق الجبانه ومن غرب جسر ترعة الكلابيه ويبيع عين ساقيه كاملة

الآلة مبنية بالطوب الاحمر ملك ورثة المدينين المذكورين الآيله لهم بالميراث الشرعي من مورثهم ابراهيم هواري المدين الاصلي ومبنية بالمساحة الثانية المينه أعلاه

وهذه العقارات مملوكة الى الحرمة زينب علي سليمان زوجة ابراهيم هواري عن نفسها ووليها على اولادها القصر جاد الكريم وجاد المولا اولاد ابراهيم هواري جاد الله الصانع ومقيمة بالمجلية والحرمة فاطمه حسن تلاوي المطلقة من زوجها ابراهيم هواري الوليه على بنتها بادره ابراهيم هواري القاصره خالية الصنائه ومقيمة بزرينخ والحرمة عسكريه بنت حسب الله المطلقة من زوجها ابراهيم هواري ووليها على بنتها آمنه ابراهيم هواري القاصره خالية الصنائه ومقيمة بنجع الدراويش بالحلل ومحمد هواري سليم المزارع بصفة ضامن ومقيم بالمجلية والثلاثة الاول وورثة ابراهيم هواري المدين الاصلي

وشروط البيع وحكم نزع الملكية موجودان بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يطلع عليهما وحضرة القاضي قدر الثمن الاساسي الذي ينبغي عليه افتتاح المزاد مبلغ ١٠٠٠ الف قرش صاغ عن جميع العقار وسيكون البيع باودة المزايدات بسراي المحكمة باسنا في يوم الاحد ١١ مارس سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في الميعاد المرقوم بحدوداً باسنا في ١٢ فبراير سنة ١٩٠٠ كاتب أول محكمة اسنا عبد الرحمن جعفر

محكمة أسبوط الجزئية

اعلان بيع

في القضية المدنية نمرة ١٧٦٢ سنة ١٩٠٠

نشره أولى

انه في يوم الاحد ١١ مارس سنة ١٩٠٠

الساعة ٩ افرنكي صباحاً باودة المزايدات بسراي المحكمة بالحرماً بأسبوط

سيصير الشرع في مبيع العقار الآتي بيانه الكائن بناحية يثرب ملك كل من الست اسطاسيه وغبريال خليل والست مريم زوجة المرحوم خليل والست انيسه كريمه المرحوم خليل والست اميليا والست هيلانه بناء على طلب تادرس افندي متي المقيم بمصر وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة أسبوط الاهلية في منه نمرة وفاة المبلغ ٩٦٧ قرش صاغ المحكوم به والمصاريف المستحقة والتي تستحق وبيانه كالاتي

أولاً قطعة أرض حدها البحري تبع خط الزنار ومن قبلي حسين حسين وبت والغربي داود ميلاد والشرقي شارع وفيه الباب

ثانياً قطعة ارض حدها القبلي وورثة قناوي لطف الله زعراب والبحري شارع والحد الغربي حاره غير نافذه وفيها الباب والشرقي فلتن سعد زعراب

وبيع قسم واحد وبفتح مزاده على مبلغ عشرين جنباً فمن أساسي تبني عليه المزايدة وشروط البيع واضحة بحكم نزع الملكية الموجود بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب الاطلاع عليها فعلى من يريد المشتري الحضور في اليوم والساعة والمحل المذكورين من أجل ذلك

تجربياً بسراي المحكمة في يوم السبت ١٠ فبراير سنة ١٩٠٠ و ١٠ شوال سنة ١٣١٧

بشكاتب محكمة أسبوط الاهلية

امضا

محكمة منيا القمح الجزئية

اعلان بيع عقار

في قضية نمرة ١٢٦٣ جدول سنة ٩٩

نشره اولي

بجاسة البيوع التي ستعقد بسرأي المحكمة

في يوم السبت ١٧ مارت سنة ٩٠٠ الساعة ٩

افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في مبيع العقار الآتي بيانه

تعلق نصر الله رزق من كفر صليب رزق بمركز

مينا القمح شرقيه

وهو فدان واحد وسدس من فدان بڑمام

ناحية المساعره بحوض السنايك محدود من بحري

عطيه عوضي وغربي الحرمه شفا بنت ابو الوفا

وقبلي الحرمه فاطمه ام دهشان وورثة محمد

صيام وشرقي علي الصياد واخيه علي يوسف

وهذا البيع بناء على طلب كل من عاذر

افندي ابوب مخايل التاجر بالزقازيق وعفيفي

احمد النحاس التاجر بمينا القمح وقام بمبلغ ٢٤٠٢

قرش صاغ و٢٠ فضه والمصاريف المستحقة لعاذر

افندي ابوب ومبلغ ٢٤٠٦ قرش صاغ ٣٠ فضه

والمصاريف المستحقة لعفيفي احمد النحاس الجمله

٤٨٠٩ قرش صاغ و١٠ فضه والتمن الاساسي

التي تبني عليه المزايدة للاطيان المذكورة مبلغ

٦٠ جنيه مصري

وشروط البيع مدونة بحكم نزع الملكية

الصادر من محكمة منيا القمح الجزئية في ٦

دسمبر سنة ٩٩ ومسجل بمحكمة الزقازيق

الاهلية في ٧ منه تحت نمرة ٨٣٨ ومودع بقلم

كتاب المحكمة لمن يريد الاطلاع عليه

فكل من له رغبة في المشتري فليحضر في

الزمان والمكان المعينين

تحريراً بسرأي المحكمة في يوم الاربعاء ١٤

فبراير سنة ٩٠٠

كاتب اول المحكمة

محمد موسى

اعلان

محكمة سوهاج الاهلية

نشره اولي

انه في يوم الاربعاء (أربعة عشر) مارت

سنة ٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحا بقاعة المزايدات

بسرأي المحكمة بسوهاج

بناء على طلب سدره بشاره من ذوي

الاملاك ومقيم باخيم وبناء على حكم نزع الملكية

الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ٩٩

ومسجل بقلم كتاب محكمة أسيوط الاهلية في

١٤ منه نمرة ٨٢٨ وبناء على الامر الصادر

من حضرة قاضي المحكمة في ٧ فبراير سنة ٩٠٠

سيصير الشروع في بيع منزل كان باخيم

بدرج حسين بك حماءه مقاسه ٢٥٣ دراع حده

القبلي زقاق وفيه الباب والبحري احمد محمد حمله

وشركاه والشرقي بعضه ورتة حسين بكري وبعضه

محمد عواره وشركاه والغربي بعضه سليمان سالم

كمال الدين وبعضه ورتة محمد أبو طالب الاكبي

وقام بمبلغ ٥٠٠ غرش عمله صاغ ٣٣ فضه خلاف

المصاريف البالغ قدرها ١١٠ غرش عمله صاغ

وهذا المنزل ملك محمود مصطفى عمر وعلي

مصطفى عمر وفرغليه بنت نور عجاج ومحمد سعيد

مصطفى وحسن مصطفى المزارعين من اخيم

وبباع قسماً واحداً ويفتح مزاده على مبلغ

٥٠٠ غرش عمله صاغ خلاف المصاريف وشروط

البيع مدونة بعريضة دعوى نزع الملكية الموجودة

بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من يريد الاطلاع

عليها فعلى من يرغب المشتري الحضور في الزمان
والمكان المذكورين

تحريراً في ١١ فبراير سنة ٠٠

كاتب المحكمة

محمد عبدالله

محكمة المواد الجزئية والمصالحات بمغاغة

اعلان بيع عقار

نشره ثانيه

ليكن معلوم لدى العموم انه في يوم الثلاث

٦ مارت سنة ١٩٠٠ الساعة ٩ افرنكي صباحاً

باؤدة المزايدات بسرأي المحكمة بمغاغة

بناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه

المحكمة بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ٩٩ في قضية سعادة

محمد ثابت باشا المقيدة تحت نمرة ١٤٥٤ سنة ٩٩

ضد عمر قمر الدولة القاضي بنزع ملكية المدعي

عليه من فدان وثمانية عشر قيراط كائنة بناحية

زاوية الجديامي وبيعها بالزاد العمومي وفاء

للمبالغ المحكوم بها عليه ومسجل هذا الحكم

بمحكمة بني سويف الاهلية بتاريخ ١١ نوفمبر

سنة ٩٩ تحت نمرة ٥٨٧ ومودع مع باقي الاوراق

بقلم كتاب المحكمة

وبناء على طلب سعادة محمد ثابت باشا من

ذوي الاملاك ومقيم بمصر

ضد

عمر قمر الدولة المزارع من زاوية الجديامي

وبناء على الاعلان المؤرخ ٧ يناير سنة

٩٠٠ القاضي بتأجيل البيع لجلسة ٦ مارت

سنة ٩٠٠

سيصير الشروع في مبيع الفدان وثمانية

عشر قيراط كائنة بناحية زاوية الجديامي بقبالة

العلو القبلي حدها البحري اطيان احمد عطا

والقبلي اطيان احمد عويس والشرقي الدايه

السنية والغربي اطيان خورشيد باشا المباعه للخواجات

ابه . فن أراد اقتناء هذا الكتاب فليطلبه من
دارة المطبعة العمومية بشارع عبد العزيز بمصر
كاتبه
اسكندر آصاف

التعديلات القانونية

عام ١٨٩٧

تم طبع الجزء الرابع من التعديلات القانونية
التي أدخلت على قوانين المحاكم الأهلية في بحر
سنة ١٨٩٧ وأضيفت عليه اللوائح والقرارات
الآتية وهي - لائحة تنفيذية لالغاء أقلام بيت
المال وترتيب المجالس الحسبية وقرارات نظارة
الحقانية بشأن دوائر اختصاص محاكم مصر الجزئية
ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولائحة الاجراءات
الداخلية للمحاكم الشرعية وقرار بخصوص
المحلات المقلقة والمضرة بالصحة والخطرة ولائحة
تأديب القضاة الشرعيين ولائحة الرسوم القضائية
للمحاكم الأهلية

وهذا الجزء مؤلف من ٩١ صفحة وطبع
على ذات قطع القوانين الأهلية ليكن ضمنه البها
وقد جعل فهرست لمحتوياته يستدل منه بكل
سهولة عن المراد البحث عليه اما ثمنه خمسة
قروش صاغ ويطلب من ادارة المطبعة العمومية
بمصر من اسكندر آصاف

مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٨

هذه المجموعة تتضمن أهم الاحكام الصادرة
في عام ١٨٩٨ من مدنية وخارجية وجنائية
وقض وابرار وتتضمن أيضاً الاوامر العالية
واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم
حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست
يرشد عن مواضع كل ذلك وثن هذه المجموعة
مجلدة هو مبلغ ٩٠ قرش صاغ لحضرات المحامين
و ١٣٠ خلاصهم

(طبع بالمطبعة العمومية)

مختلفة والقاب الرتب الرسمية وهو يحتوي على
الف مصدر تقريباً في اللغة العربية والتركية
والفارسية وفي آخره ترجمة الجزء الاول من
(تعليم قرائت) في اللغتين التركية والعربية وانه
كتاب فريد في بابه يحتاج اليه كل طالب لاسيما
تلامذة المدارس وهو مطبوع في المطبعة الادبية
في بيروت باجمال حرف على احسن ورق
ويوجد عند حضرة مؤلفه صاحب المكتبة
العثمانية في بيروت وعند حضرة امين افندي
هندية بمصر

ونحنه اربعة قروش صاغ ما عدا اجرة
البريد لمن يطلبه من الجهات
ومعها بخمسة قروش صاغ لاغير

كتاب

الاعجاز والايجاز

قد تم بحوله تعالى طبع كتاب الاعجاز
والايجاز للامام أبي منصور الثعالبي المحتوي على
الآداب التي يقصر دون وصفها البلغ . وقد
قسمه مؤلفه الى عشرة أبواب . الباب الاول .
في بعض ما نطق به القرآن الشريف من الكلام
الموجز المعجز . الباب الثاني . في جوامع الكلام
عن النبي عليه السلام . الباب الثالث . فيما صدر
منها من الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين
رضي الله عنهم . الباب الرابع . فيما نقل منها
عن ملوك الجاهلية . الباب الخامس . في روابيع
ملوك الاسلام وأمرائه . الباب السادس . في
لطائف كلام الوزراء . الباب السابع . في بدائع
كلام الكتاب والبلغاء . الباب الثامن . في ظرائف
الفلاسفة والزهاد والحكماء والعلماء . الباب
التاسع . في ملح الظرفاء ونواديرهم . والباب
العاشر . في وسائل قلائد الشعراء . وقد زدنا
عليه تراجم المشاهير من الذين استشهد بكلامهم
للؤلف رحمه الله . وفسرنا غوامض الفاظه تسهيلاً
لطلبة فناء كتاباً أدبياً لغوياً تاريخياً يغني مطالعته
بان جملة كتب أدبية وتاريخية . وهو فريد في

وقد تم تحدد لافتاح الزائدة في العقارات
المذكورة مبلغ ١٥٠٠ قرش صاغ
فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والحل والساعة الموضحة اعلاه وله الاطلاع
على شروط البيع وحكم نزع الملكية وقت ما يريد
محرراً بسرأى المحكمة في يوم السبت ١٠
فبراير سنة ٩٠٠ و ١٠ شوال سنة ١٣١٧
كاتب اول محكمة مغامه
محمد حسين

اعلان

بيع منقولات

انه في يوم الاربع ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٠
الساعة ١١ افرنكي صباحا بسوق قوبينا
سيصير الشروع في مبيع حمار ازرق سن
خمس سنوات تقريباً تعلق أبو العينين سيد احمد تنفيذاً
لاحكم الصادر من محكمة بنها الجزئية بتاريخ
٧ اكتوبر سنة ٩٩ وهذا البيع بناء على طلب
الشيخ عبد الحليم محمد عيسى التاجر من بنها
ضد أبو العينين سيد احمد المذكور فعلى من
يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة
المذكورين بماليه ومن يرسي عليه المزايد يدفع
التمن فوراً وان تأخر يمسك المزايد على ذمته
ويلزم بالفرق
محرراً في ١٥ فبراير سنة ١٩٠٠
نائب باشمخضر محكمة بنها الجزئية
مخايل بقطر

اعلان

النسخة الحميدية في اللغة العثمانية

تأليف حضرة العالم الفاضل الاديب مكرمتلو
السيد مصباح افندي الباسيدي المحترم وهو
ترجمان جديد يحتوي على قواعد وطرق جديدة
سهلة لتلفظ الحروف ومصادر تركية وعربية
وفارسية وعبارات وذكر جملة ادوات ومفردات
وتصاريف الافعال وانواعها ومشتقاتها وبيان
الاسم وتفرعاته ومفردات الاسماء ومكالمات